عزز المقاطعة الاقتصادية للبضائع والسلع الاسرائيلية، وامكن تلبية احتياج بعض الصناعات الوطنية الغذائية[٣٤].

لقد خاضت جماهير الفلاحين في القرى معركة عنيفة ضد مؤسسات الاحتلال وعملائه. فبعد ان طلب من اعضاء المجالس البلدية والقروية، المعيّنين من جانب الاحتلال، الاستقالة، خاضت القرى معركة من أجل تنفيذ ذلك. وحتى نهاية آذار (مارس) ١٩٨٨، فان ٨٨ بالمئة من اعضاء هذه المجالس، ومن المخاتير، قدموا استقالاتهم، فيما اعلن عشرات من عملاء الاحتلال توبتهم في مساجد القرى الفلسطينية، وسلّموا اسلحتهم[٣٥].

وطبيعي انه يترتب على هذا الدور المتميز للفلاحين والقرى الفلسطينية كمّ هائل من الحقد والقمع الاسرائيليين اللذين كان من نتيجتهما دخول قرى فلسطينية التاريخ على طريقة قرى فيتنامية ارتكب فيها الاميركيون مجازر بشعة، واخرى اوروبية ارتكب فيها الفاشيون والنازيون اقل ممّا فعله الصهيونيون في قباطية واذنا وغيرهما من القرى، حيث قتلوا وجرحوا المئات، ودمّروا عشرات البيوت، واعتقلوا المئات من مختلف الاعمار[٣٦].

لقد توالى شهداء القرى الفلسطينية في الشهور الاربعة الاولى للانتفاضة متصاعداً، حيث بلغ عددهم في الشهر الاول ثمانية شهداء، وارتفع في الشهر الثاني الى ٣٢ شهيداً، و٢٨ شهيداً في الشهر الثالث، ثم قفز الى ٤٧ شهيداً في الشهر الرابع. وبذلك وصل عدد الشهداء في القرى الى ١١٥ شهيداً، شكّلوا ٤٣,٣ بالمئة من اجمالي عدد شهداء الانتفاضة في اربعة شهور، البالغ عددهم ٢٦٥ شهيداً.

ونالت القرى الفلسطينية، أيضاً، حظها من جرحى الانتفاضة. ففي أول الفي جريح، كان هناك ٦٩٤ جريحاً؛ وفي الالفين التاليين، بلغت حصة القرى الفلسطينية ٥٩٠ جريحاً آخر. وبذلك بلغت حصة الريف، من أول اربعة آلاف جريح، ١٢٨٣ شخصاً، شكلوا ما نسبته ٣٢,١٥ بالمئة من الاربعة آلاف جريح الاولى[٣٧].

البرجوازية الوطنية والانتفاضة

لقد وجدت البرجوازية الوطنية الفلسطينية في الانتفاضة بغيتها للانتقام من الاحتلال الصهيوني، وهو الذي عمل على تدميرها وتهميش دورها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، في سنوات الاحتلال. وبمجرد اندلاع الانتفاضة، فان البرجوازية الفلسطينية انخرطت فيها مستجيبة لنداءات قيادتها، من ناحية، ومتعاونة مع اللجان الشعبية في تطبيق السياسات اليومية والاجراءات المطلوبة، من ناحية أخرى؛ بل ان الامر تعدى ذلك في حالات متعددة، حيث بادرت فئات برجوازية وطنية بالقيام بخطوات هامة على النحو الذي سنتبيّنه.

ومنذ البداية، انخرطت الفئات التجارية من البرجوازية الفلسطينية في عملية الاضراب العام واسعة النطاق، حيث تمّ غلق المحال التجارية في مدن وقرى مختلفة؛ وتدخلت اللجان الشعبية، فحددت ساعات فتح وغلق المحال التجارية، فاستجاب التجار، طواعية، لهذا الاجراء، الذي كان يهدف الى تحقيق هدفين متكاملين: أولهما تأمين احتياجات الناس من السلع والمواد الاستهلاكية؛ وثانيهما كسر اوامر الاحتلال وقراراته. وبذلك لم تعد سلطات الاحتلال تعرف هل المطلوب كسر اضراب المحال التجارية بفتح ابوابها، ام ان المطلوب غلق هذه المحال ؟

ان التجار، الذين شاهدوا الاحتلال وسلطته القوية يهتزان من اجراءات الانتفاضة